الخطاب الفلسفي والواقعية السياسية:

الغرب العالمي

إرث القرن العشرين

مقال بقلم الدكتور ستيفان هوغل

نداء الفيلسوف

ترجمة غير متحقق منها تم إنشاؤها بواسطة برنامج

الطبعة الأولى من الجزء الرابع من القرن

جدول المحتويات

الفلسفة والتاريخ والسياسة: الواقعية السياسية والغرب العالمي 5

الغرب العالمي: فلسفة ورؤية السيادة العالمية 7

مبادئ الغرب 18

خاتمة: ثلاث قواعد للربع قرن القادم 19

مهما قالت عني التاريخ بعد رحيلي، آمل أن يسجل أنني ناشدت أفضل آمالكم، وليس أسوأ مخاوفكم، وثقتكم وليس شكوككم. حلمي هو أن تسيروا في الطريق أمامكم مع مصباح الحرية يرشد خطواتكم وذراع الفرصة يثبت طريقكم.

رونالد ريغان (1911-2004)[1]

Amicis libertatis dedicatum

[1] *من خطاب ألقاه أمام المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في 17 أغسطس 1992. كان رونالد ريغان الرئيس الأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، وقد بدأ عملية تهدئة واسعة النطاق مع زعيم الاتحاد السوفيتي آنذاك، ميخائيل غورباتشوف.*

يعامل المتشائمون القيم على أنها متساوية ووسيلة لتحقيق غاية. أما رجال الدولة فيبنون قراراتهم العملية على قناعات أخلاقية. ... بالنسبة لي، التعريف المعقول للسياسة الواقعية هو القول بأن هناك ظروفًا موضوعية لا يمكن بدونها ممارسة السياسة الخارجية. إن محاولة التعامل مع مصير الأمم دون النظر إلى الظروف التي يتعين عليها التعامل معها هو هروب من الواقع.[1]

هنري كيسنجر (1923-2023)

الفلسفة – التاريخ – السياسة: الواقعية السياسية والغرب العالمي

نادرًا ما تداخلت الفلسفة والسياسة والتاريخ العالمي بشكل دراماتيكي في نهاية حقبة تاريخية كما حدث في القرن العشرين، الذي ما زلنا نعيش في أعقابه حتى اليوم. حتى بعد مرور ربع قرن على نهايته التقويمية، لا يزال إرثه غير ملحوظ، ولهذا السبب لا تظهر أي بوادر على تراجع الصراعات السياسية العديدة. ويتجلى ذلك بشكل خاص على الساحة السياسية العالمية، حيث تشكلت العديد من التوترات والجبهات. إن تعقيد الوضع الحالي يترك العديد من المعاصرين في حيرة من أمرهم، وقد تلاشى الأمل السابق في مستقبل أفضل منذ فترة طويلة ليحل محله شعور بالاستسلام.

في العلاقات الدولية على وجه الخصوص، نحتاج إلى سياسيين لا تحركهم طموحات غير نزيهة، بل يمارسون مناصبهم بمسؤولية شخصية وبالبصيرة اللازمة، وبعبارة أخرى، يفهمون *السياسة الواقعية*. إذا كان هذا يعني، كما قال هنري كيسنجر، الذي يعتبر سياسيًا *واقعيًا* بامتياز، في الاقتباس أعلاه، أخذ الظروف الموضوعية في الاعتبار، فإننا بحاجة إلى قائد يهتدي بالظروف السائدة، أي بالواقع.

في الواقع، يجب على أي شخص يريد أن يقود سفينة عبر المياه الخطرة أن يراقب دائمًا السفن الأخرى، وإمكاناتها، وقدرات الأعداء المحتملين. سوف ينتبه القائد إلى أي شيء قد يصبح ذا صلة. بالنسبة له، ما يهم هو الحقائق، والظروف الفعلية: المنظور الواقعي.
ومع ذلك، فإن عقله المثالي يجرؤ على النظر إلى ما وراء أفق المحيط – فهناك روحان تنبضان في صدره[2] . حتى في البحار العاصفة، يبحث عن جزر الأمل والثقة. في ضوء القمر، يهمهم القبطان بأغاني السلام والصداقة، وترانيم الأخوة العالمية التي تلامس قلبه. لكن عواصف البحر الهائج تغرق الألحان الرقيقة. المثل العليا مثل نظرة إلى السماء المرصعة بالنجوم في الليل: من يدري إن كان الجميع سيجدون فيها نفس الرسالة؟

في التناقض بين الحقائق والرؤى، ظهر بعد ثالث بين الجبهات يجب على القباطنة المتمرسين أخذه في الاعتبار: الظروف في أعماق المياه - الدوامات والتيارات التي لا يمكن رؤيتها بسهولة ولكنها موجودة بلا شك. هذه هي مظاهر الماء، خصائصه الأساسية، الآن على نطاق واسع. في الأنهار والبحيرات والبحار، سلوكه جزء من الواقع وبالتالي يؤثر على الملاحة.

---

[1] من مقابلة مع مجلة (DER SPIEGEL (28/2009، بتاريخ 5 يوليو 2009.
[2] كيسنجر: *"لا يوجد واقعية بدون عنصر من المثالية".*

إن النظر إلى الأعماق يعني في الواقع النظر إلى الطبيعة البشرية، والوضع البشري – *conditio humana*. كيف يمكن للمرء أن يسعى إلى فهم جوهر السياسة بينما يتجاهل البشر كأساسياتها؟ من المؤكد أن الأسئلة الوجودية تشير في البداية إلى المجال الفلسفي-اللاهوتي، وغالبًا ما تكون ذات أهمية فردية. لكن في النهاية، تنسج الطبيعة البشرية في رؤية عالمية أوسع ذات أهمية بعيدة المدى. ولكن ماذا لو كان من الممكن تمييز تيارات من هذا العمق من الواقع تشكل ثابتًا ثابتًا - وبالتالي فهي حقيقية؟
ستسعى النظرية المثالية إلى الخطاب الفلسفي ببساطة حتى لا تفقد أساسها، بالنظر إلى أنها يجب أن تضع دائماً الأمثل في الاعتبار. لكن الواقعية السياسية ستضطر إلى التركيز أكثر على الحالة الإنسانية: أقل مناقشة المسائل الوجودية الأساسية بشكل تحليلي، وأكثر القدرة على حساب العواقب العملية. فقط عندما تؤخذ جميع أبعاد الواقع في الاعتبار يمكن للمرء أن يتحدث عن *سياسة واقعية حقيقية*.

هذا العمل مكرس لهذه النظرة الشاملة. يرتبط *الغرب العالمي* بطريقة خاصة بتاريخ القرن العشرين، على الرغم من أن جذوره تعود إلى ماضٍ بعيد. ترتبط أسسه ارتباطًا وثيقًا بالوضع البشري، وتشير عواقبه السياسية، وخاصة الجيوسياسية، إلى عصر لا يمكن التنبؤ به بعد. يصل التحليل المفاهيمي والموضوعي إلى البديهيات الأساسية للغرب ويذكر المبادئ التي يجب أن تضعها السياسة الواقعية *الحقيقية* في اعتبارها في المستقبل.

الغرب العالمي
فلسفة ورؤية السيادة العالمية

المواجهة والخطاب

دخل مصطلح جديد إلى المجال السياسي: *الغرب العالمي*. ويسبقه مفهومان لم يصبحا شائعين إلا في العقد الأخير من القرن العشرين: العولمة، التي ظهرت كوصف للترابط والتكافل العالميين المتزايدين، *والجنوب* العالمي، وهو مصطلح أكثر ودية للدول النامية.[3]
لم يبدأ الحديث عن *الغرب العالمي* إلا تدريجياً بعد مطلع الألفية الجديدة، وقد وجد طريقه الآن إلى اللغة السياسية، ولا سيما الجيوسياسية. وعادة ما يشير هذا المصطلح إلى جميع الدول التي كانت تصنف في السابق على أنها جزء من *العالم الغربي* أو *الغرب*، في وقت كان الصراع بين الشرق والغرب يهيمن على النصف الثاني من القرن العشرين. على الجانب الغربي كانت هناك ديمقراطيات ليبرالية، ودول صناعية ذات حكومات دستورية بقيادة الولايات المتحدة، والتي واجهت معارضة في الشرق من قبل حلفاء الاتحاد

[3] على الرغم من أن كلا المصطلحين يعودان إلى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، إلا أنهما لم يستخدما إلا نادراً حتى الثمانينيات. وينطبق الشيء نفسه على مصطلح "الشمال العالمي".

السوفيتي. عندما انتهى تقسيم أوروبا، سرعان ما ظهر الحديث عن العولمة، وليس فقط فيما يتعلق بالتجارة العالمية. بدا أن العالم أصبح قرية عالمية يمكن فيها الآن حل مشاكل الكوكب بشكل أفضل. في إطار منظمات مثل الأمم المتحدة، كان الهدف النهائي هو إرساء "سياسة داخلية عالمية"[4] . وهكذا، أصبحت التسعينيات عقدًا من الهدوء النسبي.

الآن، بعد عقود، عندما يتحدث الناس عن الغرب العالمي، فإنه عادة ما يكون هجومًا بلاغيًا من قبل الدول الاستبدادية[5] والدول الشمولية. إنهم يحاولون رسم صورة لتحالف قوي ونشط عالميًا يشكل تهديدًا لجميع الدول الأخرى. في مقابلهم تقف دول الجنوب العالمي، وهي مجموعة غامضة من الدول التي لها طموحات مختلفة، ولكنها في أي حال لا تعتبر جزءًا من الغرب العالمي، بل ضحاياه. عندما تكون هناك شكوك، تعتبر الدول الاستبدادية نفسها جزءًا من الجنوب العالمي أو على الأقل تعلن تضامنها معه.

تذكرنا هذه المعارضة العالمية المفترضة بالصراع بين الشمال والجنوب، الذي استُخدم في القرن العشرين لوصف العلاقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. بالإضافة إلى وصف عدم المساواة، كان التركيز دائمًا على المساءلة عن هذه الشروط والأحكام، التي غالبًا ما كانت تُعزى إلى البلدان الصناعية.

إذا كان الأمر اليوم يتعلق فقط بتوزيع الثروة العالمية، فسيكون من الأنسب الحديث عن "الشمال العالمي"، على الرغم من أن هذا المصطلح لن يكون مناسبًا إلا إلى حد محدود. ومع ذلك، فهو غير موجود في الاستخدام الشائع، ولا يوجد أيضًا مصطلح "الشرق العالمي"، الذي يمكن أن يكون مصطلحًا جماعيًا للدول الاشتراكية أو ذات التوجه الشيوعي. في الواقع، لا يتعلق الأمر بالثروة وحدها ولا بالآثار الأيديولوجية من حقبة الحرب الباردة. في نهاية المطاف، "الجنوب العالمي" هو مصطلح محرج يهدف إلى أن يكون نقيضًا للغرب الذي يتم شيطنته في الخطاب، وبالتالي فهو غامض ومبهم قدر الإمكان: فهو يشير إلى محور الدول الاستبدادية التي، على الرغم من عدم تجانسها من حيث التكوين، تدافع عن اختلافها عن الغرب وتسعى غالبًا إلى تقديم نفسها على أنها البديل الأفضل.[6]

الجغرافيا والتاريخ

بعيدًا عن تسييس الغرب اليوم، يكمن أصله المفاهيمي في المقام الأول في رسم الخرائط الأوروبية المركزية، التي شكلت أيضًا الخطاب حول الغرب والشرق. الشرق – أرض الشمس المشرقة – يتناقض مع الغرب، حيث تغرب الشمس مرة أخرى[7] . قد يكون من الأمور الخاضعة للرأي ما إذا كان الغرب ينتهي عند المحيط الأطلسي أو – بعد اكتشاف العالم الجديد – في الولايات المتحدة الأمريكية، كما قد يكون من الأمور الخاضعة للرأي ما إذا كان الشرق يقع في شبه الجزيرة العربية أو في اليابان البعيدة. في نهاية المطاف، لكل نقطة على وجه الأرض نقاط مرجعية فردية وبالتالي نسبية، بحيث أن الحديث عن الغرب في هذا السياق له دلالات تاريخية.

على مدار التاريخ الحديث، تحول ما كان في يوم من الأيام تباينًا جغرافيًا إلى تباين أيديولوجي اكتسب الآن أهمية جيوسياسية. ومع ذلك، فإن الأسباب والاتجاهات متنوعة ومتناقضة لدرجة أن العداء الأصلي دخل منذ فترة طويلة مرحلة تتجاوز مناطق أو أديان معينة.

---

[4] على الرغم من أن المصطلح استخدم لأول مرة في عام 1963 من قبل الفيزيائي والفيلسوف كارل فريدريش فون فايزاكير، إلا أنه لم يكتسب شعبية إلا مع الاضطرابات الديمقراطية في أوروبا.

[5] من وجهة نظر نقدية، هذا المصطلح هو تعبير ملطف يثير ارتباطات بالتربية الاستبدادية، ولكنه يمكن أن يتسم مع ذلك ببعض المودة والاحترام للأطفال. مصطلح "استبدادي" للدكتاتوريات التي تدوس على كرامة وحقوق الفرد يرجع إلى *الصواب السياسي* السائد، وهو أمر واضح من حيث المضمون.

[6] المصطلحات السياسية المركزية تخضع أيضًا للمنافسة. على سبيل المثال، ردت الحكومة الصينية على *"قمة الديمقراطية"* التي افتتحها الرئيس الأمريكي بايدن في عام 2021 بورقة بعنوان *"الديمقراطية التي تعمل"*.

[7] تشتق الكلمة اليونانية القديمة *ἕσπερος / hesperos* (المساء) والكلمة اللاتينية *vesper* (المساء) من الجذر الهندو-أوروبي *wes- (المساء/الليل).

حتى التباين الذي يُستشهد به كثيرًا بين ديانات الغرب وديانات الشرق يكون أكثر دقة عند دراسته بالتفصيل.[8] كما أن التمييز بين الغرب العلمي والشرق غير التقدمي محدود بشكل مماثل. اعتمادًا على المنطقة والدائرة الثقافية، كان هذا التباين ولا يزال ملحوظًا بالفعل، وغالبًا ما يكون حادًا للغاية. ومع ذلك، ينطبق هذا أيضًا على قارات ومجتمعات أخرى. تاريخيًا، نشأت العديد من الاختراعات في الشرق، ووصلت الكتابات الفلسفية إلى أوروبا عبر إسبانيا التي غزاها العرب، والتي أخذت زمام المبادرة في العلوم الناشئة منذ القرن السادس عشر فصاعدًا.

في هذا السياق، ميز عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر بين النظم الاقتصادية في الشرق والغرب، ونسب درجة عالية من العقلانية إلى الأخيرة. فبدلاً من العلاقات الشخصية، كانت حسابات الأسعار الرصينة هي التي تحدد نشاط السوق – وبالتالي زادت من كفاءة الإنتاج. في القرن العشرين، أثار نجاح الدول الصناعية الغربية اهتمام العديد من البلدان التي أرادت أيضًا التحديث في هذا الاتجاه، أي تطوير إمكاناتها[9] . من ناحية أخرى، فإن الانجذاب إلى ثقافات الشرق (وما وراءه) التي تبدو بعيدة له تقليد طويل في أوروبا.

على الرغم من كل الاتجاهات والتطورات المتضاربة، هناك شيء واحد يظل واضحًا: ليس الاختلاف في التقاليد الدينية أو الهندسة المعمارية أو اللغات أو العادات هو جوهر المواجهة الحالية. قد تكون هذه العوامل مصاحبة لبعض التناقضات وتوضحها، لكن الجذور أعمق بكثير وقد انفصلت منذ زمن طويل عن الجغرافيا. يتعلق الأمر بالأسئلة الوجودية للبشرية والإجابات التي تقدمها الفلسفة.

الفلسفة والسياسة

عندما نحدد مهد الفلسفة في اليونان القديمة اليوم، فإننا نفعل ذلك مع العلم أن العديد من الأفكار والمفاهيم نشأت في ثقافات عديدة، وربما نوقشت، ولكن ربما لم تُدوّن أبدًا. لا تصبح هذه التطورات ملموسة تاريخيًا إلا عندما لا تنتهي مسارات الفكر دون أن تترك أثرًا، بل تجد طريقها إلى المجتمع وتنتقل من جيل إلى آخر.[10] في هذا الصدد، حقق الفلاسفة اليونانيون إنجازًا تاريخيًا. الطريقة التي فكروا بها في العلاقات بين العالم ومكانة البشرية قد ضمنت لهم مكانًا في كتب التاريخ إلى الأبد. هنا تجد العلوم الطبيعية والإنسانية نقطة انطلاقها التاريخية، وهنا يوجد الأساس الفلسفي *للغرب* العالمي، وهنا أيضًا يمكن العثور على أصل اسمه.

ازدهرت الفلسفة اليونانية عندما أدى التبادل الثقافي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، إلى جانب التجارة النشطة في السلع، إلى تهيئة مناخ مواتٍ لإجراء نقاش حر حول الأسئلة الوجودية. كانت الأساطير التي ورثها هوميروس بعيدة في الماضي، وكان المفكرون الشجعان يبحثون عن إجابات جديدة لأسئلة قديمة.

الخطوة الأولى في هذا المسار الجديد هي تفسير الطبيعة وعملياتها. ظهرت النظريات الأولى حول المواد والعناصر الأولية، ولكن لم يكن من الممكن اختبارها بسبب نقص المعدات التقنية. لكن في النهاية، بقي أكثر من مجرد تكهنات: فقد تمت صياغة الاحتمالات الأساسية – الذرات والعناصر والمبادئ الأولية – في هذه الحقبة، قبل ألفين ونصف عام من ظهور الفيزياء الحديثة.

يتناول الركن الثاني للفلسفة اليونانية طبيعة الإنسان، التي تؤثر عليه كفرد وفي دوره في المجتمع. ويتناول الأسئلة الأساسية المتعلقة بالمعرفة والعيش الكريم والتعايش في المجتمع. وبالتالي، فإن الأسئلة المتعلقة

---

[8] بالتأكيد، يمكن مقارنة الغرب المسيحي التوحيدي بشكل عام بالشرق الذي يغلب عليه الهندوسية والبوذية - لفترة معينة من التاريخ وضمن حدود جغرافية. ومع ذلك، يجب تجاهل الاتجاهات المعاكسة، سواء التيارات التوحيدية في مصر القديمة وبلاد فارس وأديان الشرق، أو التيارات الوثنية في العالم الغربي، على سبيل المثال.

[9] في هذا الصدد، يحمل مصطلح "بلد نام" في البداية أملًا في المستقبل؛ فالهدف من التنمية يشير بطبيعة الحال إلى الأهداف الاقتصادية والسياسية والفلسفية.

[10] يمكن العثور على تقاليد المفاهيم الفلسفية - بشكل مستقل عن بعضها البعض - في العديد من الحضارات المتقدمة. أشار الفيلسوف كارل ياسبرز أيضًا إلى الفترة من حوالي 800 إلى 200 قبل الميلاد على أنها "العصر المحوري"، حيث "نشأت الأسس الفلسفية المركزية في الصين والهند والغرب خلال هذه القرون القليلة، دون أن يعرفوا عن بعضهم البعض". *أصل التاريخ* وهدفه، 1949، 20).

بالسياسة[11] والأخلاق هي التي تحدد الخطاب بالمعنى الأوسع للكلمة. وهنا أيضًا، يتم تطوير نماذج تشكل أساس النظريات الحديثة اليوم. وبشكل عام، توفر الفلسفة اليونانية الأساس الفكري المركزي للثقافة *الغربية*.[12]
أعلن بداية جديدة أخرى عن عصر الاكتشافات. في نهاية العصور الوسطى، ارتبط ازدياد التجارة – كما كان الحال في اليونان القديمة – بازدهار المدن، التي سمحت ثروتها بازدهار العلوم والثقافة. تأسست الجامعات في جميع أنحاء أوروبا.
مع ظهور العلوم الطبيعية، أصبح من الممكن بشكل متزايد فك رموز قوانين الطبيعة واستكشاف مناطق مجهولة وإيجاد طرق جديدة حول العالم. سرعان ما أدى بدء الأبحاث إلى تقدم غير مسبوق في جميع مجالات التكنولوجيا والطب وإنتاج السلع اليومية – وهو تطور مستمر حتى يومنا هذا. شكل التقدم العلمي وثماره حياة الناس منذ ذلك الحين وأصبح سمة مميزة لنمط الحياة *الغربي*.
ومع ذلك، فإن البحث العلمي والعلوم ظاهرة عالمية. على الرغم من أنها قد حققت طفرة في الثقافة الأوروبية الغربية، فمن المتوقع أن يصبح النهج العلمي في التعامل مع العالم نظريًا وعمليًا أمرًا مفروغًا منه في جميع أنحاء العالم يومًا ما.
ومع ذلك، فإن التقدم العلمي وثماره ليسا سوى جزء واحد من "الهوية الغربية". فمن العناصر الأساسية *للغرب* فهم الإنسان كفرد له حقوق غير قابلة للانتهاك في مجال حريته الخاصة وحق المشاركة في صنع القرار السياسي والاجتماعي. وفي حين أن سلطات الدولة تنبع أساسًا من إرادة صاحب السيادة – الشعب – فإن السيادة الشخصية للفرد تنبع من كرامة الإنسان غير القابلة للانتهاك.
منذ أقدم التأملات في الطبيعة البشرية، مروراً بالفلسفة اليونانية وعصر التنوير، وصولاً إلى الفهم "الغربي" الحالي، كانت رحلة طويلة مليئة بالتناقضات والنكسات. ومع ذلك، فإن هذه الصورة للإنسانية هي التي تشكل في نهاية المطاف الأساس لمجتمع ديمقراطي يركز على الحرية. في مثل هذا المجتمع، تتمثل مهمة الدولة في ضمان الحريات الفردية لكل شخص وضمان الأصل الديمقراطي لجميع السياسات من خلال الإجراءات المناسبة. نظرًا لأن القوانين واللوائح ضرورية في الممارسة العملية، وكذلك المحاكم والسلطات، لا يمكن أن توجد دولة "غربية" إلا كدولة دستورية، وليس كمجتمع فضفاض وغير ملزم. يجب أن يكون الأفراد قادرين على الاعتماد على حماية كرامتهم وحقوقهم في جميع الأوقات.

السيادة والسيادات: المبرر النهائي

يعتمد الغرب على المفهوم المحدد للكرامة الإنسانية والسيادة الشخصية والسياسية كمفهوم فلسفي، ولكن أيضًا كنموذج سياسي، بل وجيوسياسي[13] . يحدد مفهوم الإنسانية - وتبريره النهائي - النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي المناسب للطبيعة البشرية. يمكننا أن نكون على يقين من أن هذا النظام سيسود بمرور الوقت، تمامًا كما يمكننا أن نكون على يقين من أن النظرة العلمية للعالم التي تتوافق مع طبيعة كوننا ستسود.
يأتي الاعتراض الأكثر شيوعًا من مجال العلوم الطبيعية ويمكن تلخيصه على النحو التالي: نظرًا لأن جميع العمليات في الكون تحدث وفقًا للقوانين الفيزيائية، فإن هذا ينطبق أيضًا على جميع الأجسام والكائنات الحية والبشر. من نبضات القلب إلى أدق العمليات في الدماغ، كل شيء ذو طبيعة فيزيائية بحتة وجزء من سلسلة طويلة ومعقدة من الأسباب والنتائج، على غرار آلية الساعة، ولكن في مجال البيولوجيا فقط. لا يمتلك البشر

[11] يُفهم *السياسة* هنا بمعنى واسع وفقًا لأرسطو، الذي وصف البشر بأنهم *zoon politikon* (كائنات اجتماعية).
[12] يضاف إلى ذلك مبادئ القانون الروماني، وفي أوروبا، تأثير الديانة اليهودية-المسيحية. تعتبر هذه العوامل الثلاثة الركائز الأساسية لأوروبا. غالبًا ما ترتبط نهاية العصور القديمة اليونانية-الرومانية بإغلاق أكاديمية أفلاطون في أثينا عام 529، بينما في الوقت نفسه تم تأسيس أول دير بنديكتيني في مونتيكاسينو - وهو معلم بارز في العصور الوسطى الأوروبية المتأثرة بالمسيحية.
[13] يبدو مفهوم النموذج كإطار شامل للتفسير والفهم مبرراً بشكل خاص في هذه الحالة لأنه، بالإضافة إلى المستوى العلمي النظري (الذي نشأ منه في الأصل – راجع توماس كوهن، 1962)، فإنه يمس أيضاً الأسس الوجودية والعملية والجيوسياسية.

روحًا خفية ولا إرادة حرة تتجاوز قوانين الطبيعة، ولا يمكن التأكد من أي نوع من الكرامة. ما لا يمكن الوصول إليه بالبحث العلمي ليس حقيقيًا.[14]

على الرغم من أن هذه النظرة "الطبيعية" للعالم قد اكتسبت المزيد والمزيد من الأتباع مع تزايد نجاحات العلم، إلا أنها تعاني من عيب أساسي. حتى لو أعطت مرارًا وتكرارًا انطباعًا بأنها أطروحة فيزيائية، نتيجة سنوات عديدة من البحث، إن جاز التعبير، فإن العكس هو الصحيح. لم تعد مسألة نطاق النظرة الفيزيائية للعالم مسألة فيزيائية، بل أصبحت مسألة فلسفية، وبالتالي فهي موجودة على مستوى مختلف تمامًا.

في المناقشة الفلسفية، التي لا يمكن إلا الإشارة إليها هنا[15] ، تنشأ مشاكل كبيرة عند محاولة اختزال الإرادة الحرة والوعي البشري إلى عمليات عصبية أو ترجمة الأسئلة الأخلاقية إلى مجرد حالات نفسية. ومع ذلك، فإن النظرة الطبيعية للإنسانية يجب أن ترفض الأسئلة الأخلاقية والجمالية باعتبارها مفاهيم فارغة لا معنى لها[16] ، والسعي البشري لتحقيق العدالة والبحث عن المعنى باعتباره هلوسات معقدة وإسقاطات للدماغ، الذي هو بدوره جهاز معقد للغاية[17] ، تحدده في النهاية السببية الكيميائية الحيوية، التي تتحكم في الكائن الحي. لذلك، فإن الصورة الذاتية للبشر ككائنات مستقلة تفترض بالضرورة أنه، بالإضافة إلى العمليات الفيزيائية، هناك حقيقة متعالية توفر أساسًا للروح البشرية والكرامة والحرية. وبالمناسبة، ينطبق هذا أيضًا على التكوين الفيزيائي للعالم، الذي لا يمكن أن تكون أسبابه فيزيائية مرة أخرى. في نهاية المطاف، أصل العالم الفيزيائي ليس نظرية فيزيائية، بل هو سؤال فلسفي أساسي.

باختصار، يمكن القول أن الأسئلة الوجودية الكبرى للبشرية، كما صاغها كانط[18] ، تتجاوز نطاق تفسير الفيزياء.

أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أن النموذج الطبيعي يتعارض بشكل كبير مع الحدس لأن جميع البشر، حتى أتباعه ومؤيديه، يتصرفون في الحياة اليومية كما لو كانوا يتخذون قرارات أخلاقية أو يمارسون العلوم بإرادتهم الحرة ويستخرجون أسرار العالم. كلما أصبحت الخطابات أكثر تعقيدًا، كلما بدا من غير المعقول أن البرامج العصبية وحدها هي التي حددت مسار الخطاب وتفاعلاته.

دون الرغبة في مناقشة مفاهيم فلسفية أو دينية محددة في هذه المرحلة، يمكن القول مع ذلك أن تحديد كرامة الإنسان (والحقوق والواجبات التي تنبع منها) يتطلب فهمًا متعاليًا للعالم يترك أيضًا مجالًا لمزيد من الأسئلة الوجودية. إن "النظرة الغربية للإنسانية" – ولكن ليس هذه فقط[19] – تفترض بالضرورة هذه النظرة للإنسانية وبالتالي للواقع ككل.

في نهاية المطاف، لا يتعلق الأمر باختيار تعسفي بمعنى الاختيار الحر من بين عدة خيارات متاحة. في الواقع، هناك واقع واحد فقط متاح، وهو خارج عن سيطرة الإنسان. مهما كانت طبيعته – ومهما كان الجدل حوله ساخناً – يمكن القول بثقة أنه لا يوجد خيار آخر سوى قبول الواقع كما هو: الواقع هو الصلاحية المطلقة، وهو فوق كل شيء آخر: سيادة المطلق هي التي تسود.

---

[14] ديفيد لويس: (1983، 361): "العالم هو كما تقوله الفيزياء، *ولا يوجد ما يقال أكثر من ذلك."* هذا الموقف له عدة أسماء، مثل المادية أو الوضعية أو التجريبية، ولكنه في الأساس ينطلق دائمًا من نفس الافتراضات.

[15] **يمكن العثور على بعض الأفكار الإضافية في مقدمة منفصلة لهذا المقال.**

[16] *"عندما يهيمن العقل الوضعي على المجال ويستبعد كل شيء آخر ... فإن المصادر الكلاسيكية للمعرفة في مجال الأخلاق والقانون تُستبعد"* – بنديكت السادس عشر في خطابه أمام البوندستاغ الألماني في 22 سبتمبر 2011.

[17] حتى لو حدثت مصادفة محتملة، فإنها لن تغير بشكل جذري التسلسل شبه المبرمج لوظائف الدماغ، بل ستؤدي فقط إلى "تخفيفه" ببعض العوامل غير المتوقعة.

[18] *"يمكن اختزال مجال الفلسفة [...] إلى الأسئلة التالية: 1) ما الذي يمكنني معرفته؟ 2) ماذا يجب أن أفعل؟ 3) ماذا يمكنني أن آمل؟ 4) ما هو الإنسان؟"* (*نقد العقل الخالص*، 1787، B833) – في 98/1897، أطلق الرسام الفرنسي بول غوغان على لوحة أسئلة أساسية مماثلة: *"من أين نأتي؟ من نحن؟ إلى أين نذهب؟"*

[19] تشير الأيديولوجيات والعلوم التي تتحدث عن المعرفة النشطة للأشياء الجديدة، والتضامن أو القيم، والأخلاق والجماليات، أيضًا إلى مراجع متعالية. بالنسبة لهم، وكذلك بالنسبة للعديد من ممثلي نمط الحياة الغربي، فإن هذه الصلة غير معروفة في الغالب أو تبدو غير ذات صلة. في الواقع، وإلا فإن الفرد سيفقد نفسه في سلسلة أحداث محددة سلفًا وستتلاشى الروح المفترضة في سائل دائم من الأوهام النفسية. وهذا من شأنه أن يقلل من ادعاءات العلم إلى حد السخافة ويحط من شأن البشر إلى درجة الدمى السخيفة.

للوهلة الأولى، يبدو مفهوم الغرب الموضح أعلاه نموذجًا مجتمعيًا مبنيًا بشكل غامض، ينبع أكثر من عالم اليوتوبيا السياسية والدينية منه من الواقع. لذلك، فإن جوهر النقد هو: إذا كان مفهوم الإنسان الذي يتمتع بالكرامة والحقوق والسيادة الموضح أعلاه يتوافق *بالفعل – في الواقع* – مع طبيعته، وإذا كان النظام الاجتماعي الحر الناتج عن ذلك هو المفهوم المناسب، فلماذا لم يسود من تلقاء نفسه عبر التاريخ، بل غالبًا ما يكافح من أجل البقاء؟

للوهلة الأولى، يبدو هذا الاعتراض مبرراً؛ بل إنه يبدو واضحاً عند النظر إلى التاريخ والحاضر. في حين أن مسار العلم كان نسبياً مستقيماً، ولم يتأثر إلا بشكل متقطع بالدين والسياسة، فإن البحث عن شكل قابل للتطبيق للمجتمع يبدو متغيراً ومضطرباً في بعض الأحيان. لماذا هذا المسار صعب للغاية؟

تكمن الإجابة في مختلف الفجوات والنكسات والمثابرة والاتجاهات المعاكسة، والتي يمكن تلخيصها بشكل عام على أنها اضطرابات. لهذه الاضطرابات أبعاد مكانية وزمانية واجتماعية وثقافية مختلفة ويمكن أن تعزز بعضها بعضًا.

- اضطرابات مؤقتة: على الرغم من أن بدايات الدولة الدستورية الليبرالية يمكن العثور عليها في جميع الثقافات، فإن تطور مثل هذه الدولة، على الرغم من المحاولات المبكرة، على سبيل المثال في اليونان القديمة، هو تطور حديث نسبيًا لم يحظى بدعم واسع بين السكان. لم تكتسب فكرة حقوق الإنسان والديمقراطية زخمًا إلا في القرنين التاسع عشر والعشرين، عندما اكتشف المواطنون تمكينهم وسيادتهم، مع العقبات والنكسات المعروفة.

- اضطرابات مكانية: في حين تمكنت القيم الغربية من ترسيخ نفسها في جزء من العالم، احتفظت الأنظمة التقليدية بمكانتها في أماكن أخرى. قد يكون هذا بسبب عدم الوعي بالسيادة الذاتية، بحيث يمكن القول بوجود نقص في الوعي بالنضج الذاتي. في الوقت نفسه، تتباطأ هذه التطورات الطبيعية بسبب القوى السياسية أو الدينية.

- الاضطرابات الزمنية: على الرغم من أن الوعي بسيادة الفرد هو جزء أساسي من الوجود البشري، فقد شهد التاريخ مرارًا وتكرارًا ظهور حركات استعادة ورجعية تشكك بشكل جدي ( ) في القيم التي تم تحقيقها بشق الأنفس. على الرغم من أن القيم الغربية – والازدهار الذي يصاحبها – قد اكتسبت جاذبية عالمية، فإن التطور التاريخي ليس تلقائيًا بأي حال من الأحوال. كانت أكبر انتكاسة حتى الآن هي فترة الفاشية في أوروبا، وخاصة الاشتراكية القومية في ألمانيا.[20]

- الاضطرابات الشخصية: يمكن أن يتضاءل الارتباط بالديمقراطيات الليبرالية على مستويات مختلفة ويتحول إلى عكس ذلك، سواء بين المواطنين العاديين أو القادة السياسيين. حتى عدم الرضا عن التطورات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية يمكن أن يؤدي إلى التخلي عن الركائز الأساسية للتعايش البشري، ويصاحب ذلك دائمًا خطر حدوث انتكاسة اجتماعية عامة.

---

[20] يصف عالم الاجتماع يورغن هابرماس إعادة التنظيم الديمقراطي التي بدأت في ألمانيا بعد الحرب بأنها" *عملية اقتصادية وسياسية، ثم ثقافية إلى حد ما، لن تصبح لا رجعة فيها إلا بعد أن يتغلغل التغريب الثقافي في عقلية جميع السكان*" (في مقابلة مع باربرا فرايتاغ في يوليو 1989).

- الاضطرابات الثقافية: إن نظرة سريعة على المجتمعات التي تعتبر نفسها حرة وديمقراطية تظهر أنه حتى داخل الحدود الوطنية، هناك آراء متباينة حول القيم الأساسية التي يجب أن تشكل أساس الدولة. هذه ليست مسألة قوانين فردية وتوجهات سياسية، والتي يتم البت فيها بعد ذلك في إطار العملية الديمقراطية، بل هي مسألة أساسية تتعلق بالأخلاق والسياسة والدين والثقافة. حتى بين البلدان، هناك اختلافات أكثر أو أقل أهمية في فهم الديمقراطية والحرية.[21]

- الاضطرابات الاستراتيجية: إن الدفاع عن العالم الحر ضد القوى التوسعية والاستبدادية وتأمين الوجود الذاتي – القواعد العسكرية والمواد الخام والحلفاء – يؤدي مرارًا وتكرارًا إلى تحالفات استراتيجية مع دول تتعارض دساتيرها الداخلية مع القيم الذاتية. المعضلة الأخلاقية واضحة ويمكن أن تؤدي إلى لامبالاة خطيرة بين المواطنين والسياسيين على حد سواء.[22] وهذا يمكن أن يخلق انطباعًا بالمساواة والتعايش الدائم الشرعي.

إذا فهم المرء اكتشاف وإدراك المبادئ الليبرالية والديمقراطية القائمة على سيادة القانون على أنه تطور تدريجي له متطلبات مختلفة من ثقافة إلى أخرى، فعليه أن يتوقع مثل هذه الاختلافات منذ البداية. على الرغم من تكرار الحركات الثورية من الديكتاتوريات إلى الديمقراطيات على مر التاريخ، فإن العملية التاريخية هي مع ذلك ذات طبيعة تطورية.

الجغرافيا السياسية والرؤية

بافتراض أن مفهوم الإنسانية المبين أعلاه، في إطار نظرة عالمية منفتحة على التجاوز، يتوافق فعلاً مع الواقع، يمكن للمرء أن يفترض أنه على الرغم من الانتكاسات المحتملة وعلى المدى الطويل، فإن فكرة الدولة الليبرالية والديمقراطية ستسود عبر التاريخ. وقد أمكن ملاحظة ذلك بالفعل في القرن العشرين، عندما أصبح من الواضح أن كرامة الفرد وحريته لم تنبثقا من مفهوم فلسفي فحسب، بل كانتا تتوافقان مع وعي الكثير من الناس في جميع أنحاء العالم.[23] في الواقع، تم إطلاق العديد من العمليات الديمقراطية والمبادرات السلمية في التسعينيات، مما دفع بعض الباحثين إلى توقع ظهور "سياسة داخلية عالمية"[24] من شأنها أن تحل النزاعات الدولية تدريجياً.
ومن منظور جيوسياسي، فإن صورة مجتمع الدول الذي يتجه الآن نحو مجتمع ديمقراطي بوتيرته الخاصة ووفقًا لظروفه الخاصة قد تجاوزتها حقيقة معاكسة. فإلى جانب دول "العالم الحر"[25] ، هناك عدد من الأنظمة الديكتاتورية التي كان هدفها الأساسي هو الاحتفاظ بالسلطة أو تنفيذ أيديولوجية سياسية أو دينية، والتي تعارض العالم الغربي، متحدة إذا لزم الأمر. قد يشككون سراً في أن هناك، بل لا بد أن يكون هناك، طريقاً إلى الحرية عاجلاً أم آجلاً، لكنهم يقاومون هذه الفكرة والعواقب التي تنشأ عنها. في نهاية المطاف، إنهم يقاومون واقعاً يستحيل مقاومته.

مبادئ متعارضة: "عالمان"

[21] وبطبيعة الحال، فإن الفهم الحقيقي للمجتمع للكرامة الشخصية والحرية لا ينعكس في البالغين في منتصف العمر ذوي الدخل المتوسط الذين يقفون بثبات على أرض الواقع. بل إن القيم الحقيقية تنعكس في وضع الشباب وكبار السن والفئات المحرومة اجتماعياً، وكذلك في ظروف السجون والجيش والمؤسسات والسلطات الأخرى التي يمكن أن تؤثر على السيادة الشخصية.
[22] قد يكون المبدأ الاستراتيجي "عدو عدوي هو صديقي" ، المعروف منذ آلاف السنين، مبرراً استراتيجياً في حالات الطوارئ الوجودية، لكنه لا يمكن أن يحل محل الأسس الأخلاقية للقرارات السياسية (السلطوية).
[23] تحدث الفيلسوف فرانسيس فوكوياما عن "نهاية التاريخ" منذ عام 1989، عندما طالب الناس في جميع أنحاء العالم بحقوقهم وسيادتهم وأصبح ذلك مطلبًا عالميًا.
[24] **انظر الحاشية 4.**
[25] هذا المصطلح البديل محمل أيضاً بمعنى تاريخي – منذ الصراع بين الشرق والغرب.

على الساحة السياسية الدولية[26] ، هناك صراع كبير بين الدول الاستبدادية والدول الحرة، وهو صراع غير متكافئ بطبيعته. السبب يكمن في الآراء المتعارضة حول التعايش الاجتماعي.
في العالم الديمقراطي، توجد الدولة من أجل مواطنيها. ومبررها الوحيد هو تمكين الناس من العيش بكرامة ودرء أي انتهاكات لطريقة حياتهم السيادية قدر الإمكان. في مجتمع حر، يجب على الدولة أن تبرر أفعالها ونثبت أن القيود الأقوى ضرورية ولا بديل عنها. ليس المواطن هو الذي يجب أن يبرر حريته، بل الدولة هي التي يجب أن تبرر تدخلاتها.
في الدول الاستبدادية والشمولية، ينعكس هذا المبدأ: الدولة وقيادتها السياسية هي السيدة، سواء كان ذلك لأسباب دينية أو سياسية-أيديولوجية أو شخصية. الفرد، بقدر ما يمكننا التحدث عن شيء من هذا القبيل، يخضع لهذه المصلحة العليا للدولة في كل شيء. بالطبع، هناك اختلافات تدريجية: قد تترك الديكتاتوريات "اللطيفة" الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية دون مضايقة وتقتصر على اضطهاد النقد السياسي، بينما تسعى الأنظمة الشمولية إلى السيطرة التعسفية على أفكار الناس ووجودهم ذاته. لكن في النهاية، يكون الفرد عاجزًا أمام النظام الحاكم؛ لا يمكنه المطالبة بحقوقه ولا بكرامته، وحريته في التصرف ممنوحة له من أعلى ويمكن تقييدها أو إلغاؤها في أي وقت. يصاحب حياتهم بأكملها خطر وجودي ويشوه التعايش الاجتماعي – وأحيانًا الشخصيات الفردية – حتى أدق التفاصيل. تهيمن مصلحة الدولة – بقاء النظام – على جميع مجالات الوجود البشري وتؤثر عليها.[27]

المستوى الدولي

تنعكس أولوية الدول الاستبدادية هذه على المستوى الدولي: فجميع الجهود موجهة نحو تأمين وجود النظام الحاكم وسلطته، وتخضع جميع الأهداف السياسية أو الأيديولوجية الأخرى لهذا المسعى. نظرًا لأن أولوية الحفاظ على السلطة تعني بالفعل تقييد حقوق الإنسان والقيم البيئية أو الثقافية أو تجاهلها أو محاربتها داخليًا، فإن هذه القيم لا تكتسي أي أهمية أيضًا في العلاقات الدولية للديكتاتورية – باستثناء استخدامها كدعاية في مكافحة التهديدات الحقيقية أو المتصورة للنظام.
يأتي الخطر المباشر على الأنظمة الاستبدادية من نظيراتها: لأنها لا تحترم سيادة مواطنيها ولا سيادة الدول الأخرى، فلا توجد قواعد ملزمة تحكم العلاقات المتبادلة: ينطبق مبدأ القوة – فالعنف الموجه للخارج يهدف دائمًا إلى تأمين وجود النظام. على المستوى الدولي، يسود قانون الغابة – فالقوة العسكرية ضرورية للبقاء. في مناخ من عدم الثقة، غالباً ما تكون التحالفات غير مؤكدة ويكون وجود المرء نفسه معرضاً للخطر باستمرار.
يتمثل الخطر الأساسي – الداخلي – على الأنظمة القمعية في مواطنيها أنفسهم، الذين قد يقاومون قمعهم ويطالبون بحقوقهم الفردية والسياسية. على الرغم من أن الدول الديمقراطية تدعم الشعوب المضطهدة من حيث المبدأ وتدافع عن حقوقها على المستوى الدولي ( )، فإنها عادة ما تقصر أنشطتها على التعبير عن التضامن واتخاذ القرارات. لا يمكن توقع المساعدة الفعالة، التي قد تنطوي أيضًا على تدخل قوي، إلا في حالات استثنائية قصوى.
في حين أن العالم الحر يمكنه تشكيل تحالفات لحماية نفسه من الهجمات العسكرية التي تشنها الديكتاتوريات، فإن إمكانيات مساعدة الشعوب المضطهدة تظل محدودة. تتجنب الدول الديمقراطية عمومًا استخدام القوة العسكرية أو الضغط السياسي لأنها تعتمد على التفاوض والتفاهم وحسن النية. علاوة على ذلك، هناك دائمًا

[26] يستحضر المصطلح المجازي ارتباطات بمسرحية، ولكن هذه الارتباطات تبدو ساخرة إلى حد ما، حيث يفقد الملايين حياتهم وكرامتهم ويتأثر المليارات سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا. يحدث تدمير الموارد على نطاق عالمي، ويؤثر في النهاية على كل شخص على هذا الكوكب تقريبًا.

[27] في الواقع، تشير هذه المصطلحات إلى معسكرات العمل والإبادة، ومراكز التعذيب، والقمع، والفظائع التي لا يمكن تصورها: إنها أعمق الهاويات الوجودية.

خطر أن يقابل التدخل الأجنبي بتشكك من قبل السكان، مما يجبر صانعي القرار السياسي على سحب دعمهم. مع كل انتخابات جديدة، هناك احتمال أن يتغير المزاج السياسي وحتى أن تنتهي التحالفات التاريخية.
الانفتاح على التغيير واعتماد القيادة السياسية على إرادة المواطنين ذوي السيادة هو السمة المركزية للمجتمعات الحرة. في الوقت نفسه، تمثل هذه الشفافية والانفتاح جانبًا ضعيفًا لمحور الدول الاستبدادية.
لذلك، تحاول هذه الدول التلاعب بالرأي العام وسلوك الناخبين من خلال الدعاية السياسية على جميع المستويات، وتحدّي المجتمعات المعنية من خلال أزمات يتم التحكم فيها. وتتراوح الوسائل المستخدمة بين نشر معلومات كاذبة عن عمد وخلق ضغوط هجرة على الحدود الخارجية وحتى الاستفزازات والهجمات العسكرية. يضاف إلى ذلك الضغط المستمر على المواطنين الأفراد والمنظمات التي تعارض المحور الاستبدادي، مما يجعلهم أهدافًا للعنف الإعلامي أو الجسدي. وفي نهاية المطاف، فإن الهدف هو زعزعة استقرار الدول الديمقراطية من خلال مجموعة واسعة من الإجراءات على جميع المستويات، وبالتالي ردعها عن التزامها بالحفاظ على الحرية العالمية وتعزيزها.
حتى بين السياسيين، فإن الوعي بهذه العوامل من القوة والنفوذ محدود للغاية. إن الإيمان برغبة الدول الاستبدادية في التعايش السلمي وتطورها الديمقراطي المحتمل أكثر جاذبية من التحليل القاسي للوضع السياسي.[28] بالإضافة إلى ذلك، فإن مبادئ العالم الحر – *الغرب العالمي* – يتم إساءة فهمها وتخفيفها بشكل متكرر.

مبادئ الغرب

على عكس الأيديولوجيات العلمانية والدينية، يتميز الغرب بدرجة من الامتناع: فهو يفتقر إلى النماذج الأخروية وسيناريوهات التخطيط الاقتصادي والنماذج الاجتماعية المثالية. يبدو أن الوعد بحياة حرة وكريمة يفتقر إلى المضمون. في الواقع، يتعلق الأمر ببعض الجوانب والهياكل الأساسية[29] . للحرية في الغرب بعد بديهي أيضًا:

1. سيادة المطلق: الأساس المفتوح المتعالي

هذه النظرة إلى الواقع هي أساس ضروري لفهم الطبيعة البشرية والأنشطة السياسية والعلمية. فقط على هذا الأساس يمكن مناقشة الجوانب الوجودية الأخرى، مع مراجع أيديولوجية ودينية مختلفة. الحوار الحر والمفتوح دون قيود أيديولوجية هو جوهر أساسي للغرب.

2. سيادة الفرد: الحق في تشكيل حياة المرء

[28] الإشارة إلى "التعايش السلمي" المفترض خلال الحرب الباردة هي إشارة خادعة، ليس فقط في ضوء الصراعات التي وقعت في نفس الوقت. على الرغم من أن الجمود النووي بين القوى العظمى جعل المواجهة العسكرية المباشرة مستحيلة، إلا أن التعايش السلمي الحقيقي لم يكن ممكناً إلا بعد التغييرات التي طرأت على الاتحاد السوفيتي والاضطرابات في أوروبا الشرقية. وبالتالي، فإن هذا النوع من التعايش القسري لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً، مؤقتاً مثل التعايش الداخلي القسري بين حكومة دكتاتورية ومواطنيها المضطهدين.
[29] ولا يشير هذا إلى البيروقراطية التي يمكن تصورها تمامًا في دولة دستورية حرة، بكل مزاياها وعيوبها، بل إلى التخلي عن "برمجة" البشر أيديولوجيًا.

تستند الطبيعة البشرية والكرامة الإنسانية إلى فهم متعالٍ للواقع. تنشأ عن هذه النظرة إلى الإنسانية حقوق إنسانية أساسية تضمن للأفراد الحق السيادي في تشكيل حياتهم الخاصة. هذا الجوهر الوجودي للوجود البشري هو أمر لا جدال فيه بشكل أساسي: سيادة الفرد مصونة، حتى في القرارات الديمقراطية.

3. سيادة الشعب: المجتمع يقرر بنفسه بشأن شؤونه

يجب أن تكون اللوائح السياسية للمجتمع ذات أصل ديمقراطي، أي يجب أن تستند إلى الانتخابات والاستفتاءات. تطور المجتمع مفتوح بشكل أساسي. تعكس سيادة الشعب سيادة الفرد على مستوى الدولة – وكلا السيادتين مترابطتان: فمثلما تتجلى حرية الفرد في المشاركة السياسية، تستند الديمقراطية إلى مواطنين ناضجين سياسياً – وبالتالي أحرار أيضاً.

4. التضامن من خلال القيم بدلاً من تنظيم المصالح

على عكس الدول الاستبدادية، التي تحالفت على أساس مصالح ذاتية يمكن أن تكون متناقضة ومتغيرة، فإن الأساس الفكري للغرب يقوم على مفهوم متعالٍ لا يمكن التفاوض فيه على القيم والكرامة، بل إنها جزء من واقع موضوعي أعمق، وبالتالي فإن القيم والكرامة ( ) تنطبق بالفعل. على المستوى الدولي، يجب أن يؤدي هذا التباين الفلسفي إلى تضامن بين الدول الغربية لا يمكن التشكيك فيه أبدًا، حتى في مواجهة أقوى الخلافات السياسية. ويشمل ذلك أيضًا الوقوف معًا في مواجهة التوسع الاستبدادي.

5. الرؤية الجيوسياسية: الغرب العالمي

مشروع الغرب العالمي هو مشروع عالمي لا يمكن أن يبرر أخلاقياً التعايش مع الدول الاستبدادية إلا على أساس انتقالي. إذا قبل المرء صحة الكرامة والحقوق الإنسانية العالمية كأساس لجميع المجتمعات، فإن تجاهلها هو شر يجب التغلب عليه. الأنظمة الاستبدادية*بطبيعتها* غير قادرة على البقاء بشكل مستدام، وبالتالي فإن وجودها محدود، ولهذا السبب فإن الغرب العالمي هو شاغل جوهري للغرب[30] لا يمكن فصله عن جوهره.
نظراً لافتقارها إلى المساءلة الديمقراطية أمام الشعب – في نهاية المطاف بسبب تناقضها مع الأساس الفلسفي للواقع – *فإن الحكومات الاستبدادية تتمتع، في أحسن الأحوال، بسيادة محدودة بسبب هذا الافتقار إلى التبادلية.*[31]
السياسة الواقعية الحقيقية، أي الموقف السياسي الذي ينظر دائمًا إلى *الحالة الإنسانية* كأساس للعمل إلى جانب الظروف الجيوستراتيجية، يجب ألا تنسى أبدًا هذه الروابط. لذلك لا يمكن أن تزدهر إلا على أساس الأسس المعروضة هنا كأكسيومات للغرب، مهما كان اسمها في المستقبل البعيد.

خاتمة: ثلاث قواعد للربع قرن القادم

[30] على عكس العولمة الاقتصادية وتكنولوجيا الاتصالات في التسعينيات، ما نشهده الآن هو عولمة الكرامة الإنسانية في سياق نظرة فلسفية للعالم. ولا يتعلق الأمر على الإطلاق بثقافة موحدة يجب أن تختفي خلفها التنوع العرقي للبشرية.
[31] في حالات استثنائية، مثل الإطاحة بدكتاتورية، قد تنشأ شرعية الحكومة مؤقتًا خارج نطاق العمليات الديمقراطية. ولكن في جميع الأحوال وفي جميع الأوقات، يجب إعطاء الأولوية القصوى لسيادة الفرد.

بعد السنوات الأولى المليئة بالأمل التي أعقبت نهاية الصراع بين الشرق والغرب، والتي ألقت ضوءًا مؤقتًا على كل ركن من أركان العالم تقريبًا، أصبحت الأوضاع الدولية مظلمة في العديد من المناطق منذ مطلع الألفية.
على الصعيد الدولي، عاد الصراع النظامي الذي ساد القرن الماضي بشكل معدل: فقد وضع محور من الأنظمة القمعية، مرتبط بشبكة من الدول الاستبدادية أو غير المبالية، نصب عينيه هدفاً يتمثل في إقامة حركة مضادة للعالم الحر وتحل محله تدريجياً.
في مواجهة هذا التحدي التاريخي، اتبع الغرب العالمي لفترة طويلة استراتيجية دفاعية وتجاهل الخطر المتزايد للموجة الاستبدادية: عسكرياً وسياسياً ومن حيث أسسه الفلسفية. للتآكل جانبان: من ناحية، تظهر اتجاهات استبدادية داخل عدة دول، ومن ناحية أخرى، يتعرض التعاون المتبادل – بما في ذلك التضامن العسكري – لخطر شديد.
في هذا الاختبار التاريخي، هناك حاجة إلى عودة جذرية إلى أسس الحركة الليبرالية، ولكن هناك حاجة أكبر إلى الثقة في أن المجتمع الحر المهدد من قبل معتدٍ قمعي لن يستسلم دون قتال. إن قوة الحرية لها جذور تتجاوز التلاعب السياسي والقمع العسكري: لقد أظهرت التاريخ وسيظهر أن الحرية ستنتصر في النهاية وتفرض نفسها. سيختفي مفهوم العالم الحر يوماً ما، ولكن ليس لأن الأنظمة الاستبدادية قد قمعت هذا المفهوم، بل لأن نظيره الضروري، المتمثل في الموجة القمعية، سيتلاشى، كما نأمل، في المستقبل غير البعيد.

يمكن تلخيص التحديات التي ستواجهنا في العقود القادمة في ثلاث قواعد أساسية

1. العودة إلى الأسس الفلسفية لحرية الإنسان وكرامته وعواقبها السياسية

لقد حلت في كثير من الحالات اللامبالاة والنسبية محل الصحة الفلسفية للقرن العشرين. نظراً للتنوع الهائل في الآراء حول كل جانب من جوانب الحياة تقريباً، أصبحت حتى القضايا السياسية اليومية العادية في كثير من الأحيان تحديات هائلة. وهذا يجعل البحث عن أسس العالم الحر يبدو أكثر عبثية اليوم، لأنه يمس جوانب فلسفية أو لاهوتية يمكن للمرء أن يتسامح معها، ولكن بالتأكيد لا ينبغي مناقشتها. ولأن هذا اليأس يؤدي حتماً إلى فقدان المنظور وبالتالي إلى أزمة معنى، فإن هذا هو المكان الذي يجب أن نبدأ منه.
إن كرامة الفرد كنقطة انطلاق لوجود كل فرد ودولة حرة تفترض بالضرورة فهمًا متعاليًا للواقع. يجب أن يوضع هذا الأساس - على الأقل في جوانبه ونتائجه المركزية - في صميم العمل السياسي، وإلى حد ما، في وعي الأشخاص الذين يستمدون وجودهم منه في نهاية المطاف.

2. التوجه الجيوستراتيجي والأمن المتبادل للعالم الحر كرد على أوجه عدم اليقين داخل مجتمعه

في الديمقراطيات الليبرالية، هناك بطبيعة الحال خطر أن تنسحب دولة ما *سياسياً* أو *عسكرياً* من تحالف العالم الحر أو أن تشكك فيه. يجب توقع مثل هذه التقلبات ومواجهتها بشكل وقائي على جميع المستويات.
بصفته صاحب السيادة، يمكن للشعب في أي وقت التصويت لصالح نتائج تضعف التحالف القائم للقيم. ومع ذلك، يجب أن تكون *الديمقراطيات الفردية نفسها* محمية مؤسسيًا من إلغائها. ومن المستحسن توفير حماية أكبر في إطار تحالف الدول.
يجب على العالم الحر، باعتباره تحالفًا للقيم، أن يتسلح بدوره ضد المخاطر الأمنية التي قد تنشأ في حالة اختفاء أحد الضامنين الأمنيين الرئيسيين و/أو عدة ضامنين أمنيين أصغر. وبالإضافة إلى الاحتياطي الوطني ذي الأهمية الجيوستراتيجية، يتطلب ذلك أيضًا بنية أمنية تتمتع بأكبر قدر ممكن من المرونة ومناعة ضد الجهود الوطنية الفردية، وقادرة على ردع هجمات الشبكة الاستبدادية إلى أقصى حد ممكن.

3. التزام ثابت ومستمر تجاه العالم الحر على المستوى الدولي، في ظل الوعي بانتصار تاريخي للحرية

لا يقتصر هدف الأمن المتبادل على حماية سيادة الدول الفردية بالمعنى الضيق *للمصلحة* الوطنية، بل يشمل أيضًا الحفاظ على الإنجازات التاريخية للعالم الحر — دون انتكاسات، إن أمكن — وتحقيق المطالبة العالمية بالحقوق الإنسانية الأساسية. ولذلك، فإن الدفاع عن الغرب العالمي هو في نهاية المطاف دائمًا في المصلحة الوطنية المبررة أخلاقياً.[32]
لذلك، من المستحسن أن تعمل دول الغرب العالمي على توسيع وتأمين النظام الديمقراطي الحر في بلدانها بشكل مستمر حتى لا تشوه فكرة الحرية بسبب أوجه القصور.
على الصعيد الخارجي، يجب عليها أن تظهر بوضوح وبلا لبس معارضتها للنموذج الاستبدادي. على المستوى الفلسفي، فإن وجود الديكتاتوريات هو إهانة للحق المطلق[33] . حكمهم ومكاسبهم نسبية، وأيديولوجيتهم، بقدر ما هي ملموسة، هي *فلسفة زائفة* مصيرها على المدى الطويل محدد سلفًا: سينتهي بها الأمر إلى العدم التام. كل مجد حكامهم سيتحول يومًا ما إلى تراب في مواجهة الحقيقة – باستثناء أولئك القادة الذين يجرؤون على تغيير مسارهم.

المبادئ المذكورة ليست برنامجًا طوباويًا أو أصوليًا، ولا ترفض الدبلوماسية والاستراتيجية الجيوسياسية *والواقعية* السياسية[34] . إنها تدعو أولاً إلى عودة متسقة وليس مجرد عودة مترددة إلى التقاليد، ثم إلى الحماية من الشكوك التي أصبحت أكثر وضوحًا في القرن الحادي والعشرين. حقيقة أن الهدف النهائي هو عالمية حقوق الإنسان – ولا شيء آخر يعني عالم حر للجميع أو *غرب عالمي* – يجب ألا تكون موضع تساؤل فيما يتعلق بإعلانات حقوق الإنسان في المائتي عام الماضية.[35]

[32] لا يمكن لسياسة قائمة على حقوق الإنسان والقيم الأساسية أن تغض الطرف عن الجوع والمشقة والقمع، ولا يمكنها أن تدعي أن الصراعات لا تخدم "المصلحة الوطنية" التي يجب حلها. وبطبيعة الحال، فإن شكل الخيارات المتاحة للفرد في الممارسة العملية هو أمر مختلف تمامًا.
[33] من الصعب إيجاد طريقة أكثر إيجازاً لوصف عدم واقعية الأنظمة التي تجد نفسها في حالة من الارتباك النظري والعملي الأساسي.
[34] لا يُفهم الواقعية السياسية هنا على أنها مناورة سياسية انتهازية، بل على أنها أسلوب سياسي شامل يدرك الحقائق - بما في ذلك الحقائق المتعالية - وآثارها.
[35] يتحدث الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 عن كرامة الإنسان، بينما يتحدث سلفاه الأمريكي والفرنسي عن حقوق غير قابلة للتصرف، وكل منها ينطوي على أساس غير إيجابي.

© مشروع أبحاث القرن العشرين – فلسفة الغرب العالمي

مزيد من المعلومات والاتصال:

مشروع أبحاث القرن العشرين
www.20th-century.net

فلسفة الغرب العالمي
www.theglobalwest.com

✉ /www.steff.international/CONTACT

- الإصدار 1 / 2026 -